انخفض بما قيمته 218 مليوناً دينار خلال العام الماضي

«الشال»: 1.7 مليار دينار إجمالي أدوات الدين العام

قال تقرير شركة الشال للاستشارات إن بنك الكويت المركزي يذكر، في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية، لشهر ديسمبر 2012، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام، قد انخفض بما قيمته 218 مليون دينار كويتي، ليصبح 1.755 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2012، بعدما كان 1.973 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2011. وأدوات الدين العام تتكون من سندات الخزانة، الأطول أمدا، برصيد 1.755 مليار دينار كويتي «1.848 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2011»، وأذونات الخزانة برصيد «لا شيء» «125 مليون دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2011». وقد بلغ متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة، لمدة ستة، نحو 1 في المئة، «منذ أغسطس 2012». وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 96 في المئة من إجمالي أدوات الدين العام «نحو 95.6 في المئة في نهاية ديسمبر 2011». وبذلك يبلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو 1.755 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 3.7 في المئة، من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2012، والمقدر بنحو 47.7 مليار دينار كويتي.

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، والمقدمة من البنوك المحلية، قد بلغ نحو 26.895 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 56.9 في المئة من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع ملحوظ بلغ نحو 1.284 مليار دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2011، وهي قيمة تمثل نسبة نمو بلغت نحو 5 في المئة، خلال عام 2012. وكانت معدلات نمو التسهيلات الائتمانية في الأعوام 2005 و2006 و2007 و2008 و2009 و2010 و2011، قد بلغت نحو 19.9 في المئة، 26.3 في المئة، 34.8 في المئة، 17.5 في المئة، 6.1 في المئة و0.4 في المئة و1.6 في المئة، على التوالي.

وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 10.059 مليارات دينار كويتي، أي ما نسبته 37.4 في المئة، من إجمالي التسهيلات الائتمانية «نحو 8.947 مليارات دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2011». وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 6.036 مليارات دينار كويتي، أي ما نسبته 60 في المئة من إجمالي التسهيلات الشخصية، ولشراء الأسهم ضمنها نحو 2.706 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 26.9 في المئة من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.036 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 7.131 مليارات دينار كويتي، أي ما نسبته 26.5 في المئة من الإجمالي «نحو 6.756 مليارات دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2011». ولقطاع التجارة نحو 2.478 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 9.2 في المئة، «نحو 2.307 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2011». ولقطاع المؤسسات المالية -غير البنوك- نحو 1.905 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 7.1 في المئة، «نحو 2.380 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2011».

وتشير النشرة، أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 33.375 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 70.6 في المئة من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع ملحوظ بلغ نحو 2.736 مليار دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2011، أي بنسبة نمو بلغت نحو 8.6 في المئة، ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملاً المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية -لا يشمل الحكومة- نحو 28.420 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 85.2 في المئة، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي، منها، نحو 26.148 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 92 في المئة، وما يعادل نحو 2.272 مليار دينار كويتي بالعملات الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص، أيضا.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، مقارنة بنهاية ديسمبر 2011، فتذكر النشرة، أنه قد واصل انخفاضه على العملتين، ومازال الفرق في متوسط أسعار الفائدة، على ودائع العملاء لأجل، لصالح الدينار الكويتي، في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0.411 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.498 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.545 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.520 نقطة، لودائع 12 شهراً، فيما كان ذلك الفرق، في نهاية ديسمبر 2011، نحو 0.642 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.700 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.783 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.842 نقطة، لودائع 12 شهراً. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي، مقابل الدولار الأمريكي، نحو 281.289 فلسا كويتيا لكل دولار أمريكي، بانخفاض بلغ نحو 1.4- في المئة، مقارنة بالمتوسط الشهري لديسمبر 2011، عندما بلغ نحو 277.407 فلسا لكل دولار أمريكي.

البنك المركزي

■ 26.895 مليار دينار إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية للمقيمين

■ إجمالي الودائع لدى البنوك 33.375 مليار دينار يمثل 70.6 في المئة من إجمالي مطلوباتها

سوق دبي انفراد بتحقيقه ارتفاعاً بأكثر من 10 في المئة

أداء موجب لـ 14 سوقاً خلال يناير

رأى تقرير انه كان أداء شهر يناير 2013 للأسواق المنتقاة أداءً جيداً، فقد كانت الحصيلة تحقيق الأسواق الـ14 مقاربة أداء موجباً بإقفالات عام 2012، انفرد بها سوق دبي بتحقيقه ارتفاعا برقمين أي أكثر من 10 في المئة، وبينما بدا منطقيا أن تتحرك المؤشرات، كلها، صعوداً، بفضل الأخبار الطيبة التي جاءت في نهاية العام الفائت من كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان، إلا أن سوقي الإمارات كان لهما مبرراتهما الخاصة للتفوق.

وأوضح التقرير لقد تصدر سوق دبي أداء أسواق العينة بفارق يكاد يبلغ الضعف عن الأسواق التي تلته في الترتيب، وهو، إلى جانب ترحيبه بتحسن بيئة الاقتصاد العالمي، فهو يعني بالنسبة له تجارة وسياحة واستثمارات مباشرة أفضل، جاء الدعم الإضافي له من مؤشرات بتحسن أداء قطاعه العقاري صلب أزمته. وحقق مؤشر سوق دبي ارتفاعا في شهر يناير بنحو 16.3 في المئة، وتلاه في الترتيب زميله مؤشر سوق ابوظبي وحقق ارتفاعا بنحو 9.5 في المئة، ليحل ثانياً، وبسبب نتائج الانتخابات اليابانية والحديث عن كسر الساسة الجدد الالتزام بخصوصية اليابان المتحفظة والسير في سياسات التيسير النقدي وتحفيز النمو على حساب التضخم، فقد، أيضا، مؤشر نيكاي بنحو 7.2 في المئة في شهر واحد.

ومن الصعب تقديم قراءة من تحليل أداء شهر واحد، ولكن قراءة أداء الـ14 سوقا توحي بغياب التمييز ما بين أسواق العالم، المتقدمة والناشئة، وأسواق إقليم الخليج السبعة، فبينما جاء سوقا دبي وأبوظبي في مقدمة الأداء الموجب، جاء أداء سوق مسقط وسوق البحرين في ذيل قائمة الأداء، وإن قفل موجبا، بينما جاءت الأسواق الثلاثة الأخرى، أي السوق القطري والسوق السعودي والسوق الكويتي -المؤشر الوزني- في الوسط، أي ما بين الترتيبين السابع والتاسع. وجاء السوقان الألماني والهندي قرب ذيل القائمة أي في الترتيبين الثاني عشر والحادي عشر، وهو ترتيب مبرر لأنهما حققا في عام 2012 أفضل أداء باحتلالهما صدارة المكاسب، بينما زاد السوق الياباني زخم أدائه في يناير بفضل المستجدات التي ذكرناها.

ويبدو أن شهر فبراير سيكون شهرا تعزز فيه الأسواق أداءها الموجب، فمن غير المتوقع سماع لأخبار سلبية خلاله، ويفترض أن يعزز هذا الشعور قوة سوق النفط، أيضا، لذلك من المفروض أن تستمر أسواق الإقليم بتقديم أداء موجب، ما يمكن أن يمثل فاصلا بين أداءي العالم والإقليم، هو الأحداث السياسية، فالأوضاع في الإقليم العربي، كله، وجواره، ساخنة سياسيا، واحتمال حدوث تطور مفاجئ خلال شهر فبراير، وإن كان ضعيفا، إلا أنه ممكن.

سوق دبي الأعلى ارتفاعا

بنسبة ارتفاع بلغت 0.9 في المئة

بنك الخليج حقق 30.9 مليون دينار أرباحاً في 2012

أشار تقرير «الشال» الى ان بنك الخليج أعلن عن نتائج أعماله، للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012، وتشير هذه النتائج إلى أن البنك حقق أرباحا بعد خصم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة العمالة الوطنية والزكاة، بلغت نحو 30.9 مليون دينار كويتي مقابل نحو 30.6 مليون دينار كويتي في عام 2011، أي بنسبة ارتفاع بلغت 0.9 في المئة أي نحو 267 الف دينار كويتي، وتراجع هامش صافي الربح إلى نحو 12.9 في المئة بعد أن بلغ 13.6 في المئة في عام 2011 وذلك لارتفاع الإيرادات التشغيلية بنحو 5.5 في المئة وهي نسبة ارتفاع أعلى من نسبة ارتفاع صافي الربح البالغة نحو 0.9 في المئة، كما أسلفنا سابقا.

ويلاحظ من تحليل البيانات المالية للبنك أن السبب الرئيس للارتفاع الطفيف في صافي الربح، رغم ارتفاع الإيرادات التشغيلية للبنك، يعود إلى تراجع القروض المسترد من 10.7 ملايين دينار كويتي في عام 2011، إلى قروض مشطوبة بلغت نحو 5.2 ملايين دينار كويتي في عام 2012، وبلغت خسارة الانخفاض في القيمة لاستثمارات متاحة للبيع نحو 11.9 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغ نحو 4.2 ملايين دينار كويتي أي ما يعادل 54.9 في المئة، مقارنة مع 7.7 ملايين دينار كويتي في عام 2011.

وبين وارتفعت إيرادات التشغيل بنحو 12.4 مليون دينار كويتي، أي نحو 5.5 في المئة، كما أسلفنا سابقا، حين بلغت نحو 238.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع 225.7 مليون دينار كويتي لعام 2011، ويعود السبب إلى ارتفاع في صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات بنحو 10.3 ملايين دينار كويتي أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 64 في المئة، وصولا إلى 26.4 مليون دينار كويتي مقارنة مع 16.1 مليون دينار كويتي في عام 2011، وارتفعت إيرادات الفوائد بنحو 3.8 ملايين دينار كويتي أي نحو 2.2 في المئة، حين بلغت نحو 176.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع مستوى مثيلتها المحقق في عام 2011 والبالغ نحو 172.5 مليون دينار كويتي، بينما تراجعت إيرادات محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع بنحو 1.9 مليون دينار كويتي، أي نحو 27.1 في المئة وصولا إلى نحو 5.3 ملايين دينار كويتي، مقارنة مع نحو 7.3 ملايين دينار كويتي في عام 2011.

وأشار وبلغ متوسط تكلفة الفائدة المدفوعة نحو 1.4 في المئة، في عام 2012، مقارنة بنحو 1.6 في المئة، في عام 2011، بلغ متوسط الفائدة المقبوضة، إلى 4.7 في المئة، مقارنة بنحو 4.5 في المئة، في عام 2011. وتراجع إجمالي مصروفات الفوائد بنحو 12 في المئة، بينما ارتفع إجمالي الإيرادات بنحو 2.2 في المئة، كما أسلفنا سابقا، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنحو 11.1 في المئة حين بلغ نحو 117.7 مليون دينار كويتي مقارنة مع 105.9 ملايين دينار كويتي في عام 2011. كذلك تشير الأرقام إلى ارتفاع طفيف في نسبة مخاطر السيولة إلى نحو 104.2 في المئة، بعد أن بلغت نحو 103.5 في المئة، في نهاية عام 2011، وبلغ معدل مخاطر الفائدة نحو 0.885 مرة، وهو أدنى، قليلا، من مستوى مثيله في عام 2011، الذي بلغ 0.910 مرة.

وأوضح التقرير ومن جهة أخرى، ارتفعت جملة أصول البنك ما قيمته 60.8 مليون دينار كويتي، لتبلغ 4846.7 مليون دينار كويتي، وهو ارتفاع تقارب نسبته 1.3 في المئة، مقارنة بجملة أصول بلغت 4785.9 مليون دينار كويتي، في عام 2011، حيث ارتفع النقد وودائع قصيرة الأجل بنحو 112.7 مليون دينار كويتي، حين بلغت نحو 483.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 370.5 مليون دينار كويتي في عام 2011. وارتفع، أيضا، بند قروض وسلف للبنوك بنحو 171.3 في المئة، أي نحو 58.5 مليون دينار كويتي، إذ بلغت جملة هذه الأصول نحو 92.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 34.1 مليون دينار كويتي، في العام الذي سبقه «2011». وارتفعت، أيضا، استثمارات متاحة للبيع بنحو 16.3 مليون دينار كويتي، حين بلغت نحو 122.4 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 106 ملايين دينار كويتي في العام السابق. وتراجعت الأصول الحكومية بنحو 133.1 مليون دينار كويتي حين بلغت نحو 714.6 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 847.7 مليون دينار كويتي، وتراجعت، أيضا، محفظة القروض والسلف، «قروض العملاء»، بنحو 11.6 مليون وصولا إلى 3322.5 مليون دينار كويتي في عام 2012 «وتمثل نحو 68.6 في المئة من إجمالي أصول البنك» مقارنة مع 3334.1 مليون دينار كويتي في العام 2011، «وتمثل نحو 69.7 في المئة من إجمالي أصول البنك». ومعها ارتفعت نسبة مخاطر رأس المال «التمويل»، حين بلغت نحو 10.3 في المئة، بعد أن كانت 7.2 في المئة، في عام 2011.

ويشير تحليل البيانات المالية للبنك إلى أن معدل العائد على حقوق المساهمين «ROE» قد بلغ نحو 7 في المئة، وهو أدنى بنحو طفيف من مستوى مثيله في عام 2011 والبالغ 7.3 في المئة، كذلك بلغ معدل العائد على أصول البنك «ROA» نحو 0.64 في المئة، وهو أدنى بنحو طفيف من مستواه المحقق، في نهاية عام 2011، والبالغ 0.65 في المئة، وقد سجل العائد على رأسمال البنك «ROC» نحو 8.5 في المئة، في عام 2012، مقارنة بنحو 12.2 في المئة، في عام 2011. وقد أعلن البنك عن نيته توزيع أرباح 5 في المئة أسهم منحة، وحافظ البنك على ربحية السهم «EPS» ثابتة لعامي 2011 و2012، حين بلغت نحو 12 فلسا، وبلغ مضاعف السعر على الربحية للسهم «P/E» نحو 46.7 مرة، وهو أعلى «أسوأ» من مستوى مثيله لعام 2011، عندما كان 42.5 مرة، وبلغ مضاعف السعر على القيمة الدفترية للسهم «P/B» نحو 3.4 ضعف، وهو أعلى «أسوأ» من مستوى مثيله لعام 2011، البالغ 3 ضعاف.

بنك الخليج

باع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 396.188 مليون دينار

الأفراد أكبر المتعاملين في السوق باستحواذهم على 59.1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة

ذكر التقرير أن الشركة الكويتية للمقاصة أصدرت تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين» عن شهر يناير 2013، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية. وأفاد التقرير أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، إذ استحوذوا على 59.1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 54.7 في المئة لشهر يناير من عام 2012»، و56.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 52.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2012». وباع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 396.188 مليون دينار كويتي، كما اشتروا أسهما بقيمة 381.005 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، بيعا، نحو 15.183 مليون دينار كويتي. وتغيرُ نسب مساهمة الأفراد إلى الأعلى يعني زيادة في خاصية فردية تعاملات البورصة وهبوطا، نسبيا، للمساهمات المؤسسية في تداولاتها وهو تطور سلبي.

■ قطاع المؤسسات والشركات استحوذ على 20.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة

■ ارتفاع عدد حسابات التداول بنسبة 2.3 في المئة خلال ديسمبر

وأضاف التقرير واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 20.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 21.9 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، و19 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 19.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2012». وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 138.796 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 127.711 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراءً، نحو 11.085 مليون دينار كويتي.

وبين ثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء «المحافظ»، فقد استحوذ على 16.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 19.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، و14.2 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 20.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 111.977 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 95.578 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر بيعا، نحو 16.398 مليون دينار كويتي.

وأشار آخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 8.3 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 4.5 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، و5.2 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 6.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2012». وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 55.611 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 35.115 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراءً، نحو 20.496 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهما بقيمة 616.722 مليون دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 91.9 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 89.4 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، في حين اشتروا اسهما بقيمة 610.750 ملايين دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 91 في المئة، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 90.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، ليبلغ صافي تداولاتهم، بيعا، نحو 5.971 ملايين دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 6.7 في المئة، «نحو 6.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، أي ما قيمته 45.164 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة اسهمهم المباعة، نحو 37.243 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 5.5 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 5.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراءً، نحو 7.921 ملايين دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، نحو 2.5 في المئة، «نحو 4.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، أي ما قيمته 17.026 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة، نحو 2.3 في المئة، «نحو 2.9 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، أي ما قيمته 15.076 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، بيعا، نحو 1.950 مليون دينار كويتي.

وظل التوزيع النسبي بين الجنسيات كما هو، «نحو 91.5 في المئة للكويتيين و6.1 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.4 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي»، «مقارنة بنحو 90.1 في المئة للكويتيين ونحو 6.1 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.9 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي لشهر يناير من عام 2012»، أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس الذين انخفض نصيبهم لصالح الكويتيين، وغلبة التداول فيها للأفراد، وهي خاصية إلى ازدياد، لا للمؤسسات.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 2.3 في المئة، ما بين ديسمبر 2012 ويناير 2013، «مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 0.5 في المئة ما بين ديسمبر 2011 ويناير 2012»، ومعها بلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يناير 2013، نحو 15.837 حساب، أي ما نسبته 6.5 في المئة من إجمالي الحسابات.